

الكوارث قد، وقد لا، تصنع الرجال

إبراهيم الزبيدي

كاتب عراقي



أرباب الكوادم والهروات والعصى والرضاص الحي، فحك على نفسه وعلى وزارته بانعدام الوزن، وقلة الحيلة وضياح الاحترام، وحكم على شعبه العراقي الذي تأمل فيه خيرا بالمزيد من القتل والحرق والاختلاس. باختصار شديد، إن عوده كثيرة وكبيرة، وإنجازاته صغيرة ونزيرة. فمذ يوم حصوله على ثقة البرلمان في مايو من العام الماضي وحتى يوم حريق مستشفى ابن الخطيب، قبل أيام، وتعهدهاته تتلاحق دون تنفيذ، حتى بلغت لجانه التحقيقية التي داب على تشكيلها في أعقاب كل مجزرة أو كارثة أو مصيبة، وبدون نتيجة، أكثر من مئة، والحبل على الجرار.

الم يتعهد بكشف قتلة المتظاهرين في عهد سلفه عادل عبدالمهدي؟ فهل كشف عن واحد منهم، وهو يعرفهم جيدا من أيام عمله رئيسا لجهاز المخابرات؟ ثم حلت اغتالات المتظاهرين واختطاف الناشطين والناشطات، في عهده غير السعيد، واستمر الاعتقال الكيفي والتغيب، هل أعطى الضحايا وأسر الشهداء غير الكلام الكثير؟

كثيرا ما تحدث المؤرخون عن القائد الذي تأتيه القيادة وهي لا تصلح له وهو لا يصلح لها وعن قائد تمشي إليه مشيا وهي لا تصلح إلا له ولا يصلح إلا لها

لقد وعد بمنع الميليشيات الولائية من قصف السفارة الأميركية والمنطقة الخضراء ومطار بغداد، وحين أقت قوات مكافحة الإرهاب القبض، بالجرح المشهود مع أدوات الجريمة، على أفراد عصابة خلية الكاتوشا المرتبطة بميليشيا كتائب حزب الله بتاريخ 26 من يونيو، وتجرت كتائب حزب الله فاقتمت المنطقة الخضراء وحاصرت مبنى رئاسة الوزراء، وهدده زعيمها بقطع أذنه إن لم يطلق سراحهم فوراً، ألم يكافئه الرئيس بإطلاق سراح رفاقه المعتقلين؟

ثم حدد موعد الانتخابات المبكرة في يونيو القادم، ووعد بتهيئة مناخ سليم ومعافى لإجرائها بتعديل قانون الانتخاب وتغيير أسس عمل المفوضية المستقلة للانتخابات وفرض الإشراف الدولي والمنظمة الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية لضمان نزاهتها، ألم يتراجع ويقبل بتأخيرها، وألم يوافق على قانون انتخابات جديد لا يحقق الحد الأدنى من مطالب المتظاهرين؟

ثم وعد بمعاينة المسؤولين عن كوارث الموصل وبنينوى والأنبار، فماذا فعل؟ والأذن ندخل إلى صلب ملف رئاسة الوزراء في العراق، منذ 2003 وحتى اليوم، وتحدث بصراحة ووضوح، فمن أيام وزارة إياد علاوي المؤقتة وحتى نهاية عادل عبدالمهدي لم يجرؤ أي رئيس وزراء عراقي على فعل أكثر مما هو مسموح له بفعله من قبل السفارتين الحاكميتين الإيرانية والأميركية، خلافاً لما هو مرئي وظاهر وموهوم.

فقد جرت العادة، على أن يصبح ترحيل الرئيس ووزارته أمراً لازماً وحاسماً حين يقبل في ترضية إحدى السفارتين، وهذا ما جرى لإبراهيم الجعفري، ثم لنوري المالكي، ثم لحيدر العبادي، وأخيراً لعادل عبدالمهدي. مصطفى الكاظمي يعرف ذلك، وهو ما يفسر إعلاجه الأخير عن رغبتة في اعتزال السياسة، والخروج من السلطة خالي الوفاض، لا ضرر ولا ضرار، سليماً ومعافى، لم يقتل أحداً ولم يقتله أحد، وهو أعقل العاقلين.

خلال جلسة مجلس الوزراء الأخيرة دعا رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي وزارة الداخلية إلى "التعامل بحزم مع كل من يسبى للأمن الداخلي ويعرض حياة المواطنين للخطر".

وقال "إن أسمح بأن تتحول المواقع الوزارية إلى ماكينات انتخابية، وارفض رفضاً قاطعاً أي استغلال لإمكانات الدولة من قبل المرشحين". وهذا كلام جميل، كان يمكن اعتباره أمراً نافذاً من رئيس حازم وقوي وشجاع سيجعل الوزراء ومعاونيهم وأصحاب الأحزاب ومسلحيهم يعنون إلى العشرة قبل أن يحاولوا استغلال الرئيس لو كان الكاظمي، وهو رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، من أول يوم جلس فيه على كرسي الرئاسة، قد رفع عصاه بحمئة وشهامة وجراة وشجاعة، وضرب فواجع أول رأس، كبيراً كان أو صغيراً، تناول على مقام الرئاسة، أو هدد السيد الرئيس بقطع أذنه، أو طالبه بـ"التغليس" عما يفعله السلاح الحشدي بالبلاد والعباد. ولكن لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. فالكاظمي، بطبعه، ناعم ورقيق لا يحب المعارك وما فيها من وجع رأس. فقد أخطأ بحق نفسه، وبحق شعبه، حين قبل بأن يظلمه الحشديون وخصومهم فيجلسوه على كرسي نوري السعيد وفاضل الجمالي وصالح جبر وتوفيق السويدي وعبدالرحمن البراز وطاهر يحيى وناجي طالب وأخيراً صدام حسين، في زمن أسوأ من كل ما مر من أزمته، وفي وطن محترق تتناهيه العصابات والاحتلالات وأجهزة المخابرات العدو والصديقة، وعلى الذي يقبل التحدي ويرضى بحتمل مسؤولية القيادة العليا فيه أن يكون الشهيد الحي، بحق وحقيق، وعنزة بن شداد والإسكندر المقووني وهنتر وموسوليني على القاتل والحرامي والعميل، والحمل الوديع الرقيق اللطيف المسامح الكريم نيلسون مانديلا مع القاتل.

وكثيرا ما تحدث المؤرخون عن القائد الذي تأتيه القيادة وهي لا تصلح له، وهو لا يصلح لها، وعن الآخر الذي تمشي إليه مشيا وهي لا تصلح إلا له ولا يصلح إلا لها. والمبدأ الثابت الذي لم يتغير، ولن يتغير، هو أن الزعامة تولد مع البعض من الولادة، لا تصنع ولا تُورث ولا تُشترى، ولا يتعلمها الطالب في الجامعة فيصبح مجازاً بالعمل كزعيم، والكاظمي واحد من الذين جاءتهم الرئاسة بالمصادفة والتمشية. ورغم ذلك فقد كان في إمكانه أن يستغل هذه الفرصة الذهبية التي لا تهدى لواحد من عبرات الملايين فيبدأ من الصفر، ويصنع لنفسه زعامة، ويدخل نفسه سجل الخالدين، لو أجاد استخدام وسائل القوة العديدة المتاحة للمقاتلة بين يديه لتغيير الزمن والتاريخ، ولكنه لم يفعل.

ففي أعقاب كل مجزرة أو كارثة حدثت في أيام رئاسته، وما أكثرها، كان في إمكانه أن يمسك بالحراك الشعبي الغاضب، بيد، وباليد الأخرى يستنهض الروح الانضباطية الوطنية في ضباط القوات المسلحة وجنودها، فيحاصر السلاح المنفلت، ويلقي القبض على أول قتلة المتظاهرين، وهو يعرفهم واحداً واحداً، ثم يبأش، بعد ذلك، مسيرة القمع والشلع، فيداهم قصر أكبر رأس من رؤوس المختلسين، فيخاف الكبار والصغار، وتهدأ العاصفة، وتعود هيبه الدولة والقانون، ولكنه اختار الطريق الآخر، فبراً عادل عبدالمهدي من دماء شهداء انتفاضة تشرين ومن الفساد والعمالة، ثم تعمد زيادة السلاح المنفلت في مقر قيادته، ورمى ثيابه المدنية وارتدى لباس المجاهدين



السعودية واليمن... وأميركا وإيران

المقيم في صنعاء إلى رفض المبادرة السعودية مع ما يعنيه ذلك من اعتراض إيراني على أي اتفاق تتوصل إليه الرياض مع الحوثيين. يظهر من خلال زيارة مدير "السي. أي. إي" إلى بغداد أن إدارة بايدن لن تقدم على أي خطوة في اتجاه إيران من دون تشاور مع حلفائها الخليجين. في النهاية، فإن وليم بيرنز ليس شخصاً عادياً في ضوء الدور الذي لعبه في عهد أوباما في التوصل إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني. يعرف بيرنز تماماً هذا الملف بآفاق تفاصيله ويوليه أهمية كبيرة. أكثر ما يدل على ذلك أن عنوان كتابه الذي صدر قبل سنوات عدة، وكان نوعاً من المذكرات، كان "القناة الخلفية". أراد أن يؤكد بذلك أن من أهم ما قام به خلال سنوات طويلة أمضاها في الخارجية الأميركية كان إنشاء تلك القناة الخلفية مع إيران في مرحلة ما قبل التوصل إلى الاتفاق النووي صيف العام 2015 قبل أشهر قليلة من مغادرة باراك أوباما البيت الأبيض.

من المفيد العودة إلى حديث محمد بن سلمان للتوقف عند نقطة مهمة هي العلاقة الأميركية - السعودية وإشارته إلى تفاهم بين الجانبين بنسبة تسعين في المئة مع ما يعنيه ذلك من رغبة سعودية في اعتماد الصراحة والشفافية بين الجانبين. لكن يبقى الأهم من ذلك كله السؤال المطروح في شأن إيران وما تنوي عمله. هل صحيح أنها مستعدة للدخول في مفاوضات مع الجانب الأميركي تشمل بين ما تشمل برنامجها النووي وصواريخها الباليستية وسلوكها في المنطقة، وهو سلوك لا

تختلف إدارة بايدن في هذه النقطة عن إدارة أوباما التي حصرت المفاوضات السريّة مع إيران بها. أجري معظم هذه المفاوضات في سلطنة عُمان التي لا تزال تلعب دوراً متميزاً في الوقت الحاضر في التقريب بين السعودية والحوثيين عن طريق جهود بيدلها المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ.

ثمة مكان تستطيع إيران أن تظهر فيه أنها ستتعاظم مع أميركا ومع دول الجوار بحسن نية هذا المكان هو مدينة مأرب والمنطقة المحيطة بها التي تصر «الجمهورية الإسلامية» على السيطرة عليها

ثمة معلومات تؤكد التوصل إلى اتفاق بين السعوديين والحوثيين في شأن وقف شامل لإطلاق النار وذلك في موازاة المبادرة التي أعلنت عنها المملكة في العشرين من آذار - مارس الماضي. لم تتحدث المبادرة السعودية عن وقف شامل لإطلاق النار فحسب، بل تحدثت أيضاً عن رفع جزئي للحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة. ما كشفه تطور الأحداث أن القرار الحوثيي قرار إيراني أولاً وأخيراً، إذ سارع حسن إيرول الضابط في "الحرس الثوري" الإيراني

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

لعل أهم ما ميز الحديث الأخير للأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي تلك اللهجة التصالحية مع «الجمهورية الإسلامية» في إيران وتأكيد أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى علاقات جيدة معها إذ قال «إن السعودية تنظر إلى إيران بصفتها كونهما دولة جارة» مشيراً إلى أن الرياض «تطمح إلى تكوين علاقات جيدة معها، لكن المشكلة في سلوك طهران السليبي سواء عبر برنامجها النووي أو دعم الميليشيات خارجة عن القانون».

يعكس كلام ولي العهد السعودي، كذلك إشارته إلى اليمن وعلاقة الحوثيين بإيران من دون استبعاده الجلوس مع الحوثيين إلى طاولة المفاوضات، إلى أن المملكة تتعاظم مع الواقع. قد يكون التعاطي مع الواقع وراء الاجتماعات السعودية - الإيرانية التي انعقدت في بغداد وما يقال عن اجتماعات أميركية - سعودية - إيرانية شارك فيها وليم بيرنز مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. أي. إي) الذي قام بزيارة إلى العاصمة العراقية أحيطت بالسرية ولم تكشف عنها وسائل إعلام أميركية إلا بعد حصولها. تشير هذه الزيارة إلى أن إدارة جو بايدن غير مستعدة للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران في شأن ملفها النووي من دون مشاركة أطراف إقليمية أخرى وإطلاعها على ما يدور بين واشنطن وطهران.

